

Distr.: General
7 February 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان والتنمية

الدورة الخامسة والأربعون

٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية:

المراهقون والشباب

بيان مقدم من جيش الخلاص، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقي الأمين العام البيان التالي الذي يُعمّم وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.9/2012/2.



بيان

مقدمة

يرحب جيش الخلاص بموضوع ”المراهقون والشباب“، وهو الموضوع ذو الأولوية في الدورة الخامسة والأربعين للجنة السكان والتنمية، ويقدم هذا البيان لتبسيط الضوء على ما يلي: (أ) العلاقة، التي كثيرا ما يتم إغفالها، بين الفقر، وهجرة الشباب، والاتجار بالبشر؛ و (ب) الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به الشباب في القضاء على الاتجار بالبشر.

إن الجيل الحالي من الشباب هو أكبر جيل عرفه العالم. ووفقا لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، فإن ما يقرب من بليون نسمة من سكان العالم البالغ عددهم ٧ بلايين نسمة هم من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٢٤ سنة، ويعيش أغلبهم في البلدان النامية. والكثير من الشباب الذين هم في سن العمل، عاطلون عن العمل. وفي حين أن أقوى المؤشرات الدالة على احتمال الاتجار بشخص في سن الطفولة هو أن يكون أنثى، إلا أن الأطفال والشباب الذين يعانون من الفقر أو التهميش هم الأكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة والعنف على أيدي المتاجرين في البشر وسماسرة العمل عديمي الضمير الذين يستغلون يأسهم الاقتصادي وتطلعهم إلى حياة أفضل. وطبقا للبيانات المتاحة على الموقع الشبكي للمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، فإن ٩٨ في المائة من ضحايا الاستغلال الجنسي التجاري القسري و ٥٦ في المائة من ضحايا الاستغلال الاقتصادي القسري هم من النساء والفتيات. إننا نشعر بالقلق لأنه قد يتجر بالشباب المستضعفين لأغراض ممارسة الجنس، أو الاسترقاق المتزلي، أو العمالة الرخيصة أو أعمال السخرة، أو الزواج، أو لنقل الأعضاء، وقد يصبح المراهقون والشباب الذين يختارون الهجرة، سواء داخليا أو دوليا، عرضة للاتجار بهم أو لأشكال الاستغلال الأخرى إذا لم يتمكنوا من الحصول على فرص العمل اللائق في المجتمعات التي استضافتهم.

العلاقة بين الفقر وهجرة الشباب والاتجار بالبشر

يعترف عدد من الصكوك الدولية بالعلاقة بين الفقر والاتجار بالبشر. ويقر برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وهو الوثيقة التوجيهية للجنة، بأن ”الأطفال اللذين هم في حالة من الفقر معرضون بدرجة عالية لخطر ... حيث يقعون فريسة للاستغلال في العمل وللاتجار بهم“، ويقر، كمبدأ رئيسي لعملية التنمية القائمة على حقوق الإنسان، بأهمية حماية الأطفال من ”كافة أشكال العنف البدني أو العقلي، أو التعريض للإصابة أو الاعتداء، أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال، أو إساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك بيعهم، والاتجار بهم، والاعتداء عليهم جنسيا، والاتجار بأعضائهم“.

وقد اعترف المجتمع الدولي بالاتجار بالبشر باعتباره مجالا يتطلب اتخاذ إجراء دولي فوري من خلال اعتماد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتشمل الالتزامات الدولية الأخرى الجديرة بالذكر والرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر اتفاقية حقوق الطفل؛ والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة؛ والاتفاقية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها؛ والاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والعادات المشابهة للرق، المكملة للاتفاقية الخاصة بالرق. وهذه العهود والمواثيق ملزمة قانوناً للدول التي هي طرف فيها.

ومن المسلم به أن الاتجار بالبشر يؤدي إلى عدد هائل من الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن تُحرّكه أيضاً انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التمييز على أساس نوع الجنس الذي يُغذي الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري وعدم إتاحة الفرصة للحصول على التعليم والعمل اللائق والمستوى المعيشي اللائق. لذا، فإن المراهقين والشباب المستضعفين بالفعل بسبب فقرهم، أو وضعهم المتمثل في أنهم من الأقليات أو أنهم يتامى، أو المهمشين لأسباب أخرى، معرضون لدرجة عالية من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى نتيجة للاتجار بهم.

دور المراهقين والشباب كعوامل تغيير في القضاء على الاتجار بالبشر

للمراهقين والشباب، الذين يشكلون أكثر من ربع سكان العالم، دور حاسم في القضاء على الاتجار بالبشر. ومشاركة الشباب هي مبدأ رئيسي في نظام حقوق الإنسان الذي يحكم حقوق الطفل. فالمادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل تنص على الحق الأساسي للطفل في الاستماع إليه، بما في ذلك في سياق اتخاذ القرارات الحكومية. وكما أكدت لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم ١٢ على الاتفاقية (CRC/C/GC/12) فإن "أصوات الأطفال ما فتئت تشكل قوة كبيرة في مجال منع انتهاكات حقوق الطفل". بما في ذلك ما يتعلق "بمكافحة استغلال الأطفال". وأقرت اللجنة كذلك أنه "ينبغي التشاور مع الأطفال في وضع القوانين والسياسة العامة المتعلقة بـ... ومجالات أخرى تطرح مشاكل وإشراكهم في صياغة الخطط والبرامج ذات الصلة وتطويرها وتنفيذها". ونلاحظ في هذا الصدد الإمكانات الهائلة للمراهقين والشباب، اللذين تم تمكينهم بالمعارف لمنع الاتجار بالبشر ومواجهته، والتأثير في مجموعات أقرانهم عن طريق الحوار غير الرسمي وتبادل القصص

والتعليم عن طريق الأقران ووسائل التواصل الاجتماعي للتعبة ضد الاسترقاق في العصر الحديث بجميع أشكاله.

وتسلط مبادرات مكافحة الشباب للاتجار بالبشر، التي يضطلع بها جيش الخلاص، الضوء على إمكانات الشباب كشركاء في مكافحة الاتجار بالبشر. فعلى سبيل المثال، قام جيش الخلاص بتيسير إقامة منتديات للشباب لتطوير استراتيجيات في مجال الاتصالات لمكافحة الاتجار بالبشر من خلال الفنون الإبداعية. فمن خلال الفن، يعبر الشباب عن ردود فعلهم على الاتجار بالبشر، وبالتالي يعترفون بوجود ضحايا في فئاتهم العمرية، ويقومون بتعزيز قدرتهم على الاستجابة لدعوة الأقران. كما قمنا أيضا بتيسير مشاركة الشباب في المناسبات التي تقيمها الأمم المتحدة من خلال عقد حلقات نقاش في مجالات الطفلة والاتجار. والمعلومات المتعلقة بهذه المناسبات متاحة على موقعنا على الإنترنت، وهي تبرهن على قدرة الشباب على العمل بمثابة عوامل تغيير.

وينبغي لواضعي السياسات، بالتعاون مع المجتمع المدني، أن ينظروا في أفضل السبل كي يعبر المراهقون والشباب الذين وقعوا ضحية للاتجار بالبشر والذين يدعون لمكافحته عن آرائهم. إننا ندعو اللجنة والدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات ملموسة للتعاون مع الشباب ممن يقومون بالدعوة لمكافحة الاتجار في حملات التوعية في مجال الاتجار بالبشر، وإلى تطوير استجابات في مجال السياسات العامة. وفي هذا الصدد، فإننا نقدم المبادئ التالية كي تسترشد بها استراتيجيات الدعوة الفعالة التي يقوم بها الشباب:

- معالجة قضايا الظلم.
- تصميم استراتيجيات لتغيير الأنظمة.
- تقدير المستضعفين بوصفهم عوامل تغيير.
- تقديم الخبرات اللازمة لتنفيذ الأهداف.
- إقناع هياكل السلطة بتغيير السياسات العامة.
- الانفتاح على الأشخاص ذوي التفكير المماثل بغرض انضمامهم إلى القضية.
- تغيير السياسات العامة والممارسات والتصورات.
- التطلع إلى تحقيق العدالة التي تؤدي إلى الاستدامة.

توصيات لمعالجة الاتجار بالشباب في سياق الهجرة والتنمية

ونختتم بالتوصية بالإجراءات التي يمكن للجنة والدول الأعضاء أن تتخذها بغرض زيادة فعالية معالجة الاتجار بالشباب في سياق الهجرة الداخلية والهجرة العابرة للحدود الوطنية.

الاعتراف بالصلة بين الفقر والهجرة والاتجار

- جعل الصلات بين الفقر، وعدم المساواة بين الجنسين، والهجرة، والاتجار واضحة في القوانين والسياسات وخطط العمل ذات الصلة.
- وضع سياسات للهجرة تتسم بالإنسانية وبالإدارة الجيدة لمنع الاستغلال والاتجار بالمراهقين والشباب الذين يهاجرون داخل البلدان وفيما بينها.
- تزويد المراهقين والشباب بالمعلومات والموارد المتعلقة بالهجرة الآمنة، وكيفية العثور على عمل لائق، والمخاطر التي ينبغي إدراكها، والجهات التي يمكن الاتصال بها طلباً للمساعدة، وكيفية التأكد من أن عروض العمل بالخارج آمنة وحقيقية.
- تحسين الرصد والإبلاغ عن اتجاهات الاتجار الداخلية والعابرة للحدود. ومن المطلوب تحسين عملية جمع البيانات، بما في ذلك تصنيف البيانات المتعلقة بالهجرة والاتجار على أساس العمر ونوع الجنس والجنسية، لزيادة الفهم الجماعي للاتجار بالبشر، وتوفير الحماية الكافية لحقوق الشباب، ووضع سياسات لمكافحة الرق قائمة على الأدلة.
- التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووجهات أخرى لوضع آلية دولية لرصد اتجاهات وأنماط الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم المراهقون والشباب.
- الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لتمكين المراهقين والشباب ليصبحوا مكتفين ذاتياً ويساهموا في اقتصاداتهم الوطنية.

المراهقون والشباب كعوامل للتغيير

- توسيع نطاق الفرص المتاحة للمراهقين والشباب للمشاركة في وضع سياسة مكافحة الاتجار وتنفيذها والدعوة لها، من خلال منظمات الشباب، ومجالس وطنية للشباب، ومبادرات للخدمة المجتمعية، على سبيل المثال.
- إعطاء الأولوية للمراهقين والشباب في تمويل برامج التنمية الوطنية والمحلية.

- زيادة الوعي بين السكان المستضعفين وتثقيفهم بشأن الاتجار بالبشر من خلال إشراك الشباب كمدرّبين لنظرائهم.
- إفساح المجال أمام الشباب للمشاركة بصورة أكثر فعالية في الدورات السنوية للجنة وفي أعمالها الجارية.

ملحوظة: أيدت البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: المنظمة غير الحكومية للآباء الكرملين، ومركز نيويورك لدراسات الهجرة، وائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وأبرشيات القديس يوسف، والرابطة الدولية للفرانسيسكانيين، والفهود الرمادية، والمجلس الدولي للمرأة اليهودية، ومنظمة الآلاميين الدولية، ومنظمة راهبات الرحمة في الأمريكتين، وجمعية راهبات نوتردام دي نامور، وجمعية الدراسات النفسية للقضايا الاجتماعية، وجمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، ومنظمة يونانيمما الدولية، واتحاد الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط، ومنظمة زونتا الدولية.